الفصل السابع

أسباب تطور وتدهور مضمون الديمقراطية وشكلها

نشأت الديمقراطية -بمضمونها الحقوقي وشكلها الشوروي- في العالم الإسلامي بظهور الدين الإسلامي في القرن السابع الميلادي وتميزت بانتشار مضمونها الحقوقي للإنسان على مساحة الدولة الإسلامية بسرعة فائقة، أما شكلها الشوروي فكان تطبيقه محدودًا رغم عمق ومرونة مفهومه لأن الدولة الإسلامية لا يمكن أن تتوسع في تطبيق الشورى التي هي شكل الديمقراطية إلا بتطور تجربة الحكم الناشئة عنه وحسب صلاح الحكام والحكم في دولة الإسلام التي بدأت على يدي الرسول الكريم(ﷺ) وبخلفائه الراشدين بعده بنظام بالشورى في تنظيم الحكم التي تحولت في العهود اللاحقة إلى بيعة شكلية لحكم وراثي بالتغلُّب. إن المشكلة الرئيسية في بناء الدولة الإسلامية أنها كانت تنمو بسرعة كبيرة إقليميًا على الأرض أكثر من قدرتها على تنظيم سلطاتها مركزيًا ومحليًا مع تصادمها في نفس الوقت مع القوى الخارجية المعادية لثورة الإسلام ونوره ومع تفجر الفتن والانشقاقات العصبية والشعوبية الداخلية على السلطة بسبب عصبية الحكم على حساب الشورى مما جعل شكل الديمقراطية في تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم يتعثر كثيرًا في جوانب عديدة منه بسبب التوسع السريع للدولة التي رافقتها هذه الفتن الداخلية والصدامات الخارجية. ومع هذا فإن المسلمين كانوا أقدر وأفضل من غيرهم في العالم ذلك الوقت على التمتع بحقوق الإنسان والدفاع عنها. فلقد تعرض الحكام للنقد المرير من شعوبهم ونخبهم الاجتماعية كما تعرضوا للتمرد والثورات الشعبية. لكن أخطر حدث أثر في عدم تطور مفهوم الشورى نظريًا وعمليًا في الديمقراطية الإسلامية هو قيام معاوية بن أبي سفيان بتوريث الحكم لابنه محطمًا مبدأ الشورى الأساسي في اختيار الحاكم على أساس

المصلحة الشرعية وتحويل الخلافة الإسلامية إلى خلافة قومية قائمة على العصبية الأموية العربية. وبذلك قام بإحياء النزعة العصبية بين المسلمين وهو الأمر الذي أعاق التطور الديمقراطي لشكل الديمقراطية للحكم في الإسلام طوال التاريخ اللاحق مع عوامل أخرى خارجية وداخلية. وإذا كان الحكم الأموي قد حطم مبدأ الشورى في انتخاب ومبايعة الحكام وولاة الأمور مما أدى إلى قتل إمكانية تطور شكل الديمقراطية في الإسلام فإن نشاط المعارضة التي تمثلت أساسا في أحزاب الحركة الشيعية طوال التاريخ قد قتلت هي أيضًا إمكانية تطور مفهوم الشورى في الحكم حين ركزت برنامجها السياسي على رفض مفهوم الشورى في الحكم والدعوة إلى قيام الحكم الفردي المقدس لسلالة معصومة تتوارثه بالنسب الهاشمي مع الطاعة العمياء لهم بحكم معصوميتهم ،الأمر الذي سحب نفسه على قيام دكتاتوريات المرجعية الفردية الدينية ضمن الحركة الشيعية في تفسير وتوجيه الأمور الدينية والدنيوية للمواطنين دون اعتراض من أحد. ولهذا كان الصراع بين الحكم والمعارضة خلال التاريخ حول أحقية الشخصية الفردية التي ستحكم المسلمين وليس حول أحقية الأمة الإسلامية في انتخاب ومبايعة حكامهم بالشورى .وعليه فإن المعارضة في الدولة الإسلامية قد اشتركت مع الحكومات في ضرب مفهوم الديمقراطية الشعبية وتثبيت الطغيان الفردي المؤدي إلى المركزية والاستبداد والفساد. وهو ما لم يؤسس له الرسول الكريم وصحابته وخلفاؤه الراشدون قولًا أو عملًا وهم الأدرى بفهم أصول الحكم في الإسلام والأكثر التزاما بشرعيتها.

وبالرغم من كل ذلك فإن حقوق الإنسان ظلت طوال الوقت رغم انتهاك بعضها محفوظة بين المسلمين أكثر من أي شعب في العالم حتى سقوط بقايا الدولة الإسلامية من الخلافة العثمانية بالتآكل والتآمر والعدوان والتقسيم من الغرب الأوروبي الاستعماري في بداية القرن العشرين. أما الديمقراطية في العالم الغربي فنشأت بدايتها في بريطانيا في القرن(١٧) السابع عشر الميلادي أي بعد نشوئها في العالم الإسلامي بألف سنة تقريبًا. فكان مضمونها حماية بعض الحقوق والمصالح الطبقية للنبلاء وكبار الملاك فقط وليس لعامة الشعب. أما شكلها الشوروي في مشاركة الحكم فتجلى في

انتزاع البرلمان البريطاني بعض سلطات الملك القانونية والمالية وهي قفزة كبيرة تقوت بها السلطة البرلمانية النيابية كشريك في الحكم وكممثل لطبقة ارستقراطية تعتمد في ثرائها على استخدام واستغلال الطبقات الأخرى تحتها. إن هذه الديمقراطية كانت محدودة المضمون في حقوق الإنسان وحرياته ومحدودة الشكل في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولكن الوعاء البرلماني للسلطة المركزية الذي كانت الملكية القومية موفقة في تأسيسه لخدمتها قد أصبح هو الأساس الصحيح لقيام السلطة الشعبية الذي ستزدهر فيه الديمقراطية الغربية شكلًا ومضمونًا على المدى الطويل بريادة بريطانيا. غير أنه سبق هذه الإرهاصات قيام الحركات القومية الأوروبية خلال النهضة الأوروبية على حساب التمرد على السلطة الدينية المتمثلة في رجال الكنيسة وحلفائهم من الملوك والأمراء بعد تأثر مفكري هذه الحركات بمفاهيم الحضارة الإسلامية في المساواة والعدالة التي كانت تدق أبواب أوروبا الجنوبية من كل اتجاه. ففي القرن(١٦) السادس عشر الميلادي قام ملك بريطانيا "هنري الثامن" بالتمرد على الكنيسة وأعلن نفسه ملكًا لأمور الدنيا والدين بدافع قومي وطني تحت راية الحركة البروتستانتية المنشقة عن كنيسة روما. ولهذا فإن الديمقراطية الأوروبية نشأت نتيجة للحركات القومية في أوروبا على أنقاض سلطة الدين المسيحي واندفعت في غزو امبريالي خارج أوروبا باحتلال مناطق في أمريكا وأفريقيا وآسيا تنهب ثروات تلك البلدان وتستعبد شعوبها. فالعنصرية والاستعلاء والاستكبار بين الأوروبيين تعتبر جزءًا من مكونات الحركات القومية في أوروبا التي لا تنسجم مع روح الإنسانية عامة في المساواة والتسامح لأنها حين احتلت بلاد الغير كانت سياستها في التعامل مع الشعوب الأخرى عدم الاعتراف بإنسانيتها أو ثقافتها أو حضارتها فمارست عليها سياسات القتل والإبادة والقهر والتمييز العنصري. ولذلك فإن الحكومات الأوروبية حين حاربت الإسلام كسياسة حرضت على إحياء القوميات والعصبيات في الخلافة العثمانية وفي البلاد الإسلامية الأخرى كالهند وغيرها لأنها مناقضة ومعادية لأممية الحكم الإسلامي وأسسه الديمقراطية في الاعتراف بالحقوق الإنسانية للآخرين.

يتضح مما سبق أن الديمقراطية الأوروبية كان وجهها الإنساني يتحسن داخل البلدان الأوروبية وأمام شعوبها ويسوء ذلك الوجه إلى حد القبح حينما يطل بالاستبداد والقهر والحرمان على شعوب العالم الآخر وخاصة في البلاد الإسلامية التي تعرضت للاستعمار وتتعرض له باستمرار حتى اليوم. أما الديمقراطية الإسلامية فلم يكتب لها التطور الشوروي في الحكم بسبب التناقض بين أممية حقوق الإنسان في مضمون الديمقراطية وقومية الحكم العصبية في شكل الديمقراطية الذي ساد العالم الإسلامي وهو ما يتناقض مع المضمون. فالمساواة والتسامح في مضمون الديمقراطية أدى إلى الامتزاج والتزاوج والاختلاط والتداخل بين شعوب الأمة الإسلامية، أما التعصب القومي في الحكم فقد أدى إلى تجزئة الدولة الإسلامية إلى دويلات واستمرار الصراعات على السلطة وتداولها بالعنف بين مختلف القوميات والأجناس والطواغيت مما أضعف قيام السلطة الشعبية في الحكم لأن الديمقراطية الإسلامية نشأت وترعرعت على أممية دينية في الحكم وحقوق إنسانية مقررة بأحكام إلهية وسنة نبوية.

أما التعصب القومي والديني في أوروبا فقد أدى إلى التنكر لأثر الحضارة الإسلامية وفضلها على أوروبا وإلى سب الإسلام وشتم الرسول(ﷺ) واحتقار للعرب والمسلمين بأقذع الأوصاف واستصالهم من الأندلس والتمييز ضد اليهود واجتثاثهم من أوروبا تحت حلم صهيوني اخترعه الغرب وقذفهم وسط بلاد العرب لممارسة سياسة عنصرية دموية إبادية لشعب فلسطين العربية بأيد صهيونية أوروبية وبدعم غربي، وتتكرر اليوم نفس الروح العنصرية لأوروبا ضد الإسلام والمسلمين تحت شعار "محاربة الإرهاب" بعد أن مهدوا لتسويقها ثقافيًا وإعلاميًا من خلال القوى المعادية للعروبة والإسلام في الداخل والخارج. إن الديمقراطية التي تظهر بوجه جميل في الداخل وتظهر بوجه قبيح جدًا في الخارج لا يمكن الاعتماد على مصداقية الأسس التي تقوم عليها لأنها أسس مادية بحته تبحث عن المصلحة الخاصة بها بأي وسيلة شريرة كانت إذ ليس في ديمقراطيتها من النزعة الإنسانية أو الأخلاقية شيء يردعها رغم التشدق بالحضارة. إن ممارسة القومية العصبية في الديمقراطية

الإسلامية من خلال شكلها رغم تعطيل مبدأ الشورى لم يؤثر كثيرًا على مبادئ مضمون ديمقراطيتها الإنسانية في المساواة والعدل والتسامح وعدم التمييز إلا بعد تغلغل الاستعمار الاستخرابي الأوروبي بالإحلال والإبدال والتجزئة والتفرقة والفتن. فالحكم الإسلامي طوال التاريخ تعايش مع جميع الأديان والأجناس والأقوام بسبب جذوره الديمقراطية والإنسانية حيثما حل سواء في أوروبا أو غيرها بل حرر الشعوب الأخرى التي دخلها فاتحًا من الاستبداد والظلم والاستبداد والتمييز العنصري وأنار طريقها بالمطالبة بحقوق الإنسان والعدالة.

obeikan.com